https://doi.org/10.54809/jkss.vi7.289

گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی

Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

تحليل و قياس أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

م.د. نەبەز حمەرشید عمر

قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة السليمانية

nabaz.rashed@univsul.edu.iq

المستخلص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي أداة هامة لتحسين التجارة الخارجية ولاسيماً في اقتصاديات الدول النامية, من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة وبالتالي زيادة الصادرات, و يعد التجارة الخارجية إحدى أهم المؤشرات التي تبين قدرة الانتاج المحلي ومدى اعتماد الاقتصاد على العالم الخارجي. لذلك تهتم الدراسة الحالية ببيان تأثيرالاستثمار الأجنبي على المكونات الاساسية للتجارة الخارجية في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام نموزج (ARDL) , و بالاعتماد على المنهج الاستنباطي,و توصل البحث إلى عدة الاستنتاجات من ابرزها أن الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة الصادرات العراقية خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢) وكذلك ساهمت في انخفاض حجم الاستيرادات العراقية, وبناء على نتائج البحث تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات منها : الضرورة العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية في قطاعات الإنتاجية, من أجل زيادة الصادرات و تقليل الاعتماد على العالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي, التجارة الخارجية, الصادرات.

Recieved: 26/7/2023
Accepted: 12/9/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة

يحتل الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول بشكل عام , نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في تنمية القطاعات الاقتصادية ,لأنه يعد أحد أهم مصادر التمويل الخارجي الذي يساهم في إقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة , وتوفير السلع والخدمات بغرض التصدير أو لسد الحاجات المحلية ,لذلك تسعى الدول ولاسيماَ الدول النامية لجذبه من أجل الاستفادة منه من حيث توفير المصادر التمويل أو بغرض الاستفادة من الخبرات الإدارية و التكنولوجية, و التسويقية وهكذا لتحسين الميزان التجاري , ويعد العراق من بين اكثر الدول حاجة الى الاستثمارات الاجنبية وذلك لان الاقتصاد العراقي عاني من اختلالات هيكلية حقيقية و نقص الادخارات المحلية و ضعف الانتاج المحلي , وشهدت العراق العديد من التغيرات و التحولات بعد سنة (٢٠٠٣) التي تؤثر وانعكس على القطاعات الاقتصادية ككل وتعد التجارة الخارجية أهم هذه القطاعات,.لذلك يهتم الكثير من الباحثين بدراسة تغيراته لأن هذا المؤشر يرتبط بالقدرة الإنتاجية المتاحة للدولة و إمكانياتها على التصدير من جهة, ومن جهة الأخرى يرتبط بمدى اعتمادها على الأسواق الخارجية لسد الاحتياجات المحلية من خلال الاستيرادات.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من نقص الادخارات المحلية و اختلالات هيكلية في التجارة الخارجية و قطاعات الاقتصادية الاخرى بشكل عام , بسبب الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية اذ تسيطر النفط على هيكل الصادرات, ويعد الاستثمار الاجنبي من العوامل المهمة لتحسين التجارة الخارجية , وعلى الرغم من اهتمام العراق بتوفير عوامل جذب الاستثمار الاجنبي من خلال اصدار قانون الاستثمار في سنة (٢٠٠٦), لكن حجم الاستثمار الاجنبي و أثره على الاقتصاد العراقي لايزال دون مستوى المطلوب. لذلك يمكن طرح المشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على مكونات التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: وجود علاقة وأثر بين الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية في العراق . ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

١-وجود أثر معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي على الصادرات في الأجلين القصير والطويل.

٢- وجود أثر معنوي وعكسي للاستثمار الأجنبي على الاستيرادات في الأجلين القصير والطويل.

حدود البحث:

حدود البحث يشمل العراق , وهي البعد المكاني للبحث, بينما الحدود الزمانية تشمل المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢),

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من دراسة أحد من أهم مصادر التمويل الخارجي و هي الاستثمار الأجنبي و بالتالي معرفة مدى تأثيره على التجارة الخارجية وهو إحدى النوافذ التي تصل الدولة من خلالها بالعالم الخارجي و يظهر هذا القطاع الأخير درجة ارتباط الاقتصاد العراقي بالأسواق الخارجية فضلاً عن أهميتها لتوفير العملات الصعبة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

١-تحليل الواقعي للأستثمار الأجنبي و المكونات الاساسية للتجارة الخارجية(الصادرات والاستيرادات) في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) .

٢- قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية في العراق في الأجلين القصير والطويل .

منهجية البحث:

ولتحقيق الغرض من البحث استعان الباحث بالمنهج الاستنباطي ، وكذلك بالاعتماد على تحليل القياسي باستخدام نموزج (ARDL) فضلاً عن استخدام الاختبارات الإحصائية و القياسية الأخرى , منها (Co-integration , Stationary , Bound Test).

هيكلية البحث

من أجل تحقيق هدف البحث فقد قسم البحث إلى أربعة محاور: تناول الأول: الجانب النظري (الاستثمار الأجنبي , التجارة الخارجية). أما المحور الثاني: فقد تضمن تحليل تطور الاستثمار الأجنبي و مكونات التجارة الخارجية, أما المحور الثالث تطرق إلى تحليل قياسي لأثر الاستثمار على المكونات الأساسية التجارة الخارجية باستخدام الاختبارات الإحصائية و القياسية. بينما ذكر المحور الرابع أهم الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

١-دراسة(المرسومي و عودة ,٢٠٢٠) بعنوان أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧). حيث استهدفت بيان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في بيئة العراق كأحد البلدان النامية وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والعلاقة بين هذا النوع من الاستثمار والصادرات في العراق ومدى تأثيره في تنمية الصادرات في هذا البلد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و الكمي, و تشير نتائج تلك الدراسة إلى أن زيادة حجم تدفق الأستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ،أي أن الأستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثيراً معنويا على حجم الصادرات وهو ما يتفق مع منطق النظرية الأقتصادية, واقترحت الدراسة العمل على توفير البيئة الأستثمارية وتحسينها في العراق من الناحية السياسية والأقتصادية والأجتماعية والقانونية والأدارية من أجل أستقطاب المزيد من الأستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢- دراسة(خضير و عبداللة ,٢٠١٨) بعنوان اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة(٢٠٠١-٢٠١٦) . هدفت الدراسة لقياس و تحليل العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية في العراق . واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي, واستنتجت الدراسة إن الاهتمام بالاستثمار الاجنبي سيزيد من قيمة التجارة الخارجية بمقدار(١٣,٥١٩) مليون وحدة خلال السنة ازاء زيادة في قيمة الاستثمار الاجنبي بوحدة واحدة، وأن معامل الاستثمار الاجنبي ظهر ذو تأثير معنوي على قيمة التجارة الخارجية بمستوى معنوية(١٪), واقترحت الدراسة توفير بيئة استثمارية تساهم في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة والزراعة والخدمات.

٣- دراسة(حسان و محمد ,٢٠١٧) بعنوان تاثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية (دراسة حالة الدول العربية). والتي تناول فيها الباحثون تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات التجارة الخارجية في الدول العربية للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨). واتبعت الدراسة المنهج (التحليلي و القياسي), واستنتجت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على التجارة الخارجية في الدول العربية، ففي جانب الصادرات فالتأثير إيجابي نظرا

لما تحتاجه الدول العربية من أجل دعم صادراتها و إيراداتها، و نفس الشئ يقال على الواردات نتيجة لما تحتاجه عمليات الاستثمار من آلات و معدات و تكنولوجيا...إلخ، وهي عناصر لا تتوافر عليها الدول العربية, واقترحت الدراسة يمكن للدول العربية كمجموعة أن تكون أسواق متطورة و كبيرة بالنسبة لدول المنطقة إذا عملت على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة حيث أنها تقع بين ثلاث قارات و هي: إفريقيا، آسيا و أوروبا.

٤- دراسة(العباسي,٢٠١٧) بعنوان أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥). تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري لميزان المدفوعات في العراق, واعتمدت الدراسة على المنهج (الاستقرائي و الاستنباطي), واثبتت الدراسة ان الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق يؤثر على الحساب الجاري و زيادة الاستثمار بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (٣,٧٥) وحدة مما يؤثر ايجابياً على الحساب الجاري, واقترحت الدراسة على العراق الاستفادة من تجارب بعض الدول , و استخلاص التجارب الايجابية فيما يخص استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال توفير المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات إلى العراق.

٥- دراسة(فيصل,٢٠١٣) بعنوان دور الاستثمار الاجنبي في تطوير التجارة الخارجية , دراسة حالة الجزائر(٢٠٠٥-٢٠١٢) . هدفت الدراسة لوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي، ثم ما مدى تأثير ذلك على التجاة الخارجية لدولة .واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي, و حسب نتائج الدراسة يساهم الاستثمار الأجنبي في التصدير نظرا لحوافز المناخ الاستثماري وخدمة مصالح الطرفين, واقترحت الدراسة توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة، خاصة خلال السنوات الأولى من تشغيل المشروع.

المحور الأول: الجانب النظري (الاستثمار الأجنبي , التجارة الخارجية)

أولاً /مفهوم الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو أحد المصادر المهمة للتنمية الاقتصادية في معظم الدول العالم, وتسعى الدول ولاسيما الدول النامية للحصول على أكبر قدر الممكن من حجم الاستثمار, وذلك لدوره المهم لسد الفجوة التمويلية ,والقيام بالمشاريع الاقتصادية في القطاعات المختلفة. ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه قيام المستثمر بأداء نشاط بنفسه او بأمواله في بلد آخر , وغالبا ما يكون المستثمر شخصاً معنوياً ينشىء فرعاَ بإسمه أو لشخص معنوي آخر(سلمان, وعبدالحمزة ,٢٠٢٠ :١٧٠). و يعرف أيضاَ الاستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن توظيفات الأموال غير وطنية «تأتي من الخارج» في موجودات مادية ومالية متنوعة لغرض تحقيق عوائد مستقبلية(خماس, ٢٠٢٣ :١٤٤).وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يعني قيام المستثمر الأجنبي بتوظيف أمواله في الدول المضيفة في المشاريع الاقتصادية المختلفة بمفرده أو بصورة المشتركة و يؤدى إلى تحقيق فوائد للطرفين. و وفقاَ لنظرية الشركات متعددة الجنسيات MNE (Theory of multinational enterprise)) فإن الشركات الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسية قد تستخدم الدولة المضيفة كمنصة تصدير لخدمة سوقها، وكذلك الأسواق الأخرى, لأن يجوز للشركات متعددة الجنسية الاستعانة بمصادر خارجية لقطاعات من عملية الإنتاج الخاصة بها إلى البلد المضيف وتصدير(المنتجات الوسيطة(إلى البلد الأم. وبالمثل عندما يكون للبلد المضيف ميزة التكلفة وتكلفة التداول منخفضة)مقارنة بتكاليف التجارة في البلد الأم) فهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة الصادرات (Kutan, & Vuks ,٤٣٣,٤٣٢:٢٠٠٧).

وتوجد عدة أنواع من الاستثمار وفقاً للهدف والفرض والمدة الزمنية ,لكن يمكن تقسيمه إلى نوعين أساسيين وهما:

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت المنظمة التجارة العالمية: الاستثمار الأجنبي المباشر , بأنها الاستثمارات التي تحدث عندما يقوم مستثمر في بلد ما)البلد الأم(بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر(البلد المضيف(مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل(Mahmoodi, & Mahmoodi ٢٠١٦: ٩٣٨).

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار في الحافظة المالية):

أن الاستثمار في الحافظة المالية يشير إلى تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة والحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار لتحقيق الأرباح التي تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم بشرط أن لا يملك الأجنبي من الأسهم ما يخوله في حق أدارة المشروع(يوسف , و آخرون ,٢٠٢١: ٤٩).

ثانيا/ أهمية الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي من أهم وسائل نمو الاقتصاد في الدول النامية،لأنه لايؤثر على حجم الإنتاج المحلي فقط, بل تؤثر في كفاءة الإنتاج و الرفع كفاءة الاقتصادية عموماً, ولايمثل تحويل النقد الأجنبي فقط بل يتضمن حزمة من النشاطات الأخرى المقدمة للدول المضيفة كالتكنولوجيا , و رفع مستوى المهارات الإدارية (Reisen, &Soto,٢٠٠٠: ٧٤) , ويساهم في خلق فرص وظيفية وفتح أسواق جديدة للتصدير وقد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك, ويساعد في رفع نسبة الصادرات وزيادتها وهكذا تحسين ميزان مدفوعاتها وخاصة عند قيام المشروعات المعينة بتصدير منتجاتها إلى الخارج و ويعمل على التقليل الواردات وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة من السلع المنتجة المحلية(حسين , ٢٠١٤: ١١٥) ويساعد لحد من مشكلة البطالة وزيادة الدخل وبالتالي الارتفاع بمستوى المعيشة وخلق بيئة اجتماعية وثقافية مناسبة للتنمية الشاملة , علاوة على ذلك يخفض الاستثمار الأجنبي عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض وما يحمله من أعباء ويحمل الشروط المفروضة عليه(ابادي, و عبود, ٢٠١٨, ٢٥٦). بالرغم من المزايا والفوائد للاستثمار الاجنبي الا انه يعاني من مجوعة من السلبيات و منها : ان اهداف المساهم الاستثمار الاجنبي هو في الواقع تحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على اكبر معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة اساسية , و يقوم المستثمر الاجنبي في الغالب بتحويل الارباح الى الخارج مما لايساعد على التراكم المادي في البلد المضيف, و يؤثر الاستثمار الاجنبي بشكل مباشر وسلبي في المشروعات الوطنية التي لم تصبح بعد قادرة على منافسة المشروعات المماثلة التي سيقيمها المستثمر الاجنبي ، كما تتنافس المشروعات الاجنبية المشروعات الوطنية في الحصول على المواد الاولية واليد العاملة المدربة (احمد و خضير, ٢٠١٠: ٤٣- ٤٤).

ثالثا/ مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الرئيسة في أي دول سواء كان ذلك للدول متقدمة أم النامية ، لأنها تمارس دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني , وتعد مؤشراً مهماً لمعرفة قدرة الدولة من ناحية الاقتصادية و التنافسية في الأسواق الدولية بسبب ارتباطها بالإمكانية الإنتاجية المتاحة للدولة.

وعرفت التجارة الخارجية على أنها عملية المبادلة التجارية التي تجري بين البلد والعالم الخارجي(عبد, علوش,

٢٠٢٣: ٧٢٢). وتعد الصادرات المكون الأول للتجارة الخارجية و المحور الأساسي لرسم السياسات الاقتصادية, و من أهم مصادر الدخل الأجنبي, وتهدف إستراتيجية نمو الصادرات لأي بلد توفير المنتجين من خلال السياسة الاقتصادية و الحكومية المرسومة , والتي تهدف إلى زيادة قدرة الإنتاج و الخدمات التي لها القدرة على المنافسة في السوق العالمى, لذلك دراسة تطور الصادرات الوطنية لها أهمية خاصة في متابعة و تقييم قطاع التجارة الخارجية(جبيل, ٢٠١٨: ٣٠١). ويعد الاستثمار الأجنبي وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر محرك للنمو الاقتصادي للبلدان المضيفة. وهو إحدى قنوات تسريع النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الصادرات. بسبب موقعه المتميز من حيث التكنولوجيا والمهارات الإدارية والوصول إلى الأسواق الدولية ، ويساعد أيضاً في تحسين إنتاجية القوى العاملة من خلال تدريب القوى العاملة المحلية والارتقاء بالمهارات الفنية والإدارية, وهذا يفيد صادرات الدول, وينطبق بشكل خاص على الاستثمارات الموجهة للتصدير(Sultan, ٢٠١٣: ٢-٤).

وتعد الواردات المكون الثاني من التجارة الخارجية وتعكس مدى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية , و كذلك تشير إلى قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية. والاستثمار الأجنبي يؤثر على الاستيرادات بشكل غير مباشر من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي , لأن الاستيرادات تؤثر على زيادة المعروض المحلي من خلال:

أولاَ: استيراد السلع الرأسمالية الوسيطة التي قد يزيد مستويات مخزون رأس المال الذي سيؤدي في النهاية إلى النمو الاقتصادي

. ثانياً: توفر الواردات الفرصة للبلدان النامية للاستفادة من الآخرين عن طرق كفاءة أكثر لتخصيص الموارد والتي لها قدر هائل على الإنتاج و بالنهاية يؤدي إلى تقليل الواردات وزيادة مستويات الإيرادات الوطنية . ثالثاً : يمكن للواردات أو الشركات الأجنبية أن تحسن جودة التقنيات المحلية من خلال خلق المنافسة التي تجبر الصناعات المحلية على تحسين إنتاجها Umuton, ٢٠٢١: ١٠-١٣) & Hemzawi).

وتختلف أهمية التجارة الخارجية بين الدول, فبعض الدول تعتمد على تصدير سلعة أو سلعتين فقط و استيرادات معظم السلع والخدمات من الدول الأخرى مثل الدول النامية, أو بالعكس هناك دول أخرى كالدول المتقدمة يقوم اقتصادها بتصدير العدد الكبير من السلع و الخدمات و استيراداد المواد الأولية لإنتاج السلع المصنعة. لذلك يمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية بشكل التالي:

تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصيص في السلع التي للدولة فيها ميزة نسبية وتنافسية و زيادة الدخل القومي .

تعد التجارة الخارجية منفذ التصريف لفائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية, إذ يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه(ناشور, ٢٠٢٠, ٢٢٢)

ت-إن الدول النامية تسعى إلى تنويع هيكل إنتاجها وزيادة رأسمالها الوطني.

ث -تعد عاملا إضافيا للدخل القومي عن طريق نمو صادراتها والتي تؤثر إيجابا في نمو الدخل القومي بسبب مضاعف التجارة الخارجية.

ج - تحقق مكاسب مادية لحصولها على سلع تكون تكلفتها أقل من السلع المنتجة داخل بلدها.

ح - تقوي العلاقات والاتصالات والترابط بين دول العالم المختلفة .

خ-تعد امراً مهماً وأساسياً للتطورات الاقتصادية وعمل السياسات الاقتصادية(سلمان, ٢٠٢٠: ١٠٨-١٠٩).

و يمكن القول أن بعض الدول تعارض تحرير التجارة الخارجية. على سبيل المثال، حاول رئيس سابق للولايات المتحدة

الأمريكية (دونالد ترامب) زيادة الضرائب على الواردات من أجل إجبار دول أخرى، مثل الصين، لتوقيع اتفاقيات جديدة معها في مجال التجارة، وتبرير ترامب لذلك هو أن تحرير التجارة الخارجية قد يؤدي إلى تحقيق خسائر للدول الأم وتحقيق مكاسب للدول المقابلة. وبشكل عام هناك بعض العوامل التي تؤثر على التوازن في الميزان التجاري أو حدوث عجز أو فائض فيه، ومن أهمها:

أ- ذوق المستهلك

ب-أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية

ت- سعر الصرف

ث- تكلفة النقل

ح- السياسات الحكومية(Mankiw,٢٠٢١ :٢٦١-٢٦٢).

المحور الثاني: تحليل تطور الاستثمار الأجنبي و مكونات التجارة الخارجية

شهدت العراق بعد سنة (٢٠٠٣) العديد من الأحداث والتغيرات الاقتصادية والسياسية والتي انعكست على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها التجارة الخارجية , وأن دراسة مكونات هذا القطاع ولاسيماً جانب الصادرات لها أهمية خاصة بالنسبة لكل الدول نظراً لانعكاساتها على النمو الاقتصادي. و نمت التجارة الخارجية في العراق خلال العقدين الماضيين, نتيجة لعدة أسباب منها : اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي, فتح المطارات والموانئ البحرية، و ارتفاع متوسط دخل الفرد ، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات المحلية والأجنبية. لذلك زادت الواردات. ويتضح الجدول (١) تطورات وتغيرات التجارة الخارجية وحجم الاستثمار الأجنبي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢), ويلاحظ عبر بيانات الجدول ارتفاع حجم الصادرات من(١٧٨١٠) مليون دولار في سنة (٢٠٠٤) إلى (٦٣٧٢٦) مليون دولار في سنة(٢٠٠٨) وارتفع معدل نموها من (٣٣,٠٥٪)في سنة (٢٠٠٤) الى(٦٠,٩٨٪) في سنة (٢٠٠٨) , وهذا الارتفاع يعود إلى عدة عوامل , منها انعكاسات تغير النظام السياسي في العراق ,و زيادة صادرات النفط من (١,٥٣٨) مليون برميل يومياً في سنة (٢٠٠٤) إلى (١,٨٥٠) مليون برميل يومياً في سنة (٢٠٠٨) (وزارة التخطيط ,٢٠١٩) هذا فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي التي ارتفعت بشكل تدريجي حتى سنة (٢٠٠٧) بسبب اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في العراق بعد سنة (٢٠٠٣), ولكن انخفض كل من الاستثمار الأجنبي و الصادرات في سنة (٢٠٠٩), بسبب تدهور وضع الأمني في العراق و انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المستثمر الأجنبي و انخفاض الصادرات غير النفطية, كانخفاض المواد الغذائية والحيوانات الحية (البنك المركزى العراقي,٢٠١٨: ٣٦), أما خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢), ارتفع كل من الصادرات و الاستثمار الأجنبي , بسبب التحسن النسبي في الوضع الأمني في العراق الذي يشجع على زيادة تدفقات الاستثمار في العراق. لكن بالنسبة للاستيرادات ارتفعت بشكل تدريجى خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٣), ماعدا السنتين(٢٠٠٦-٢٠٠٧) التى انخفضت بشكل قليل نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة من (٢,١٪) في سنة (٢٠٠٦) إلى (٢,٢٪)في سنة (٢٠٠٧) وارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى من (٥,٤٪) الى(٦,٤٪) في السنتين نفسه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد , ٢٠١٠: ٢٩٦), بينما ارتفاع الاستيرادات في السنوات الأخرى يعود إلى ارتفاع دخل الفرد والقوة الشرائية بعد سنة(٢٠٠٣) وآثار مشروع الاعادة الاعمار العراق , وارتفاع الطلب الكلي الذي انعكس إيجابياً على حجم الاستيرادات نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي , فضلاً عن تدهور العديد من المشاريع الصناعية و الزراعية بسبب الظروف الأمنية غير

المستقرة و الاعتماد على نظام اقتصاد السوق في العراق. أما في السنوات(٢٠١٤-٢٠١٦), انخفض كل من الصادرات و الاستيرادات, والسبب في ذلك يرجع إلى حرب الداعش والأوضاع الامنية السيئة في العراق , وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية , و نتيجة لذلك انخفضت التدفقات الاستثمارية الأجنبية في سنة(٢٠١٤) ومن ثم ارتفعت بشكل قليل وعادت إلى الانخفاض في سنة (٢٠١٦), لأن انعدام الاستقرار الأمني و الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة وتراجع تدفقات الاستثمار.بينما بعد انتهاء حرب الداعش و تحسن أسعار النفط زادت الصادرات ولكن سرعان ما عادت إلى الانخفاض في سنة(٢٠٢٠), بسبب فايروس كورونا١٩, ومن ثم بدأت بالاتفاع في السنوات اللاحقة , وكذلك ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال السنوات(٢٠١٨-٢٠٢٢), بسبب تحسن الوضع الأمني في العراق, و تأثير تعديل قانون الاستثمار على المستثمر الأجنبي ,لأن المشروع الاستثمار يتمتع بالعديد من اعفاءات ومنها تمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع(قانون الاستثمار ٢٠١٥: ١٥).أما بالنسبة للاستيرادات تتغير بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠٢٢) بسبب تغيرات في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق , وإغلاق المنافذ الحدودية في سنة (٢٠٢٠) بسبب انتشار فايروس كورونا ١٩ , وانخفاض الطلب الكلي في سنة (٢٠٢٠)نتيجة لزيادة معدل البطالة بسبب تسريح الكثير منهم عند إغلاق عديد من منشآت خوفاً من انتشار العدوى .

أما بالنسبة العجز في الميزان التجاري, فيظهر من خلال بيانات الجدول هناك عجز في الميزان التجاري فقط في سنوات (٢٠٠٤, ٢٠٠٩,٢٠٢٠), وهذا يرجع إلى انعكاسات سقوط نظام الحكم في العراق في سنة(٢٠٠٣), وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على قطاع النفط التي ادت إلى انخفاض أسعار النفط في سنة (٢٠٠٩), وكذلك آثار فايروس كورونا في سنة(٢٠٢٠), بينما في السنوات الأخرى هناك فائض في الميزان التجاري , لكن هذا لايعنى تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية أو تنويع الصادرات, بل يرجع بصورة أساسية إلى ارتفاع حجم صادرات النفط و أسعاره . أما بالنسبة نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من (١,٧٥٪)في سنة (٢٠٠٤) إلى(٢,١٠٪) في سنة (٢٠٠٤) نتيجة الانفتاح الاقتصادي بعد سنة (٢٠٠٣), أما بدأت بالانخفاض خلال سنوات (٢٠٠٦ – ٢٠١٨) و يتراوح ما بين (٠,٥٦٪- ٩٣. ١٪) في حين بلغت هذه النسبة (٢,٨٪) في سنة (٢٠١٨) في الاقتصاديات النامية باستثناء الصين (UNCTAD,٢٠١٩:٤٥). وانخفاض هذه النسبة في العراق يعود إلى عدة اسباب, منها: الظروف الاقتصاديةو الامنيةو السياسية غير مستقرة في العراق, تغيرات في سعر الصرف و اسعار الفائدة, البنية التحتية السيئة , والفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة. اما هذه النسبة ارتفعت بشكل عام خلال سنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢) و وصل إلى أعلى مستوى له في سنة (٢٠٢٠) و بلغ (٦,٠١٪) لكن هذه الزيادة لايرجع إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي فقط بل يرجع بصورة أساسية إلى انخفاض حجم صادرات النفط و أسعاره. والمتوسط السنوي لنسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي إلى الناتج المحلي الاجمالي يشكل(٢,٠٢٪) خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢), وهذا يعني اقل قياسا بالدول الاخرى. وعموماً يلاحظ من خلال الجدول(١) أن المتوسطات السنوية لمعدل نمو الصادرات بلغت إلى(١٧,٣٥٪) , بينما الاستيرادات بلغت إلى(٧,٨٣٪) وبالسنة للاستثمار الأجنبي بلغ إلى(٢٦,٦١٪) خلال المدة(٢٠٠٥-٢٠٢٢), وعلى الرغم من زيادة الصادرات عن الاستيرادات في معظم السنوات لكل لحد الآن يعتمد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية لسد الحاجات المحلية , وذلك بسبب الاختلال في هيكل الانتاجي حيث ان نسبة مساهمة ناتج القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي تشكل (٥٦,٢٪) في سنة (٢٠٢١)في حين نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

تشكل فقط(٣,٨٪) في السنة نفسها(البنك المركزى العراق, ٢٠٢١: ٧١), هذا فضلاً عن عتماده بصورة أساسية على صادرات النفط التي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية, ونتيجة ذلك تواجه الاقتصاد للمخاطرة , وفي الوقت نفسه زاد حجم الاستيرادات في نهاية مدة البحث مقارنتة ببداية البحث وهذا مؤشر سلبي و يشير إلى ضعف الاقتصاد الوطني وتؤكد على عدم تطور القطاع الإنتاجي المحلي بالشكل المطلوب, وعلاوة على ذلك لم تظهر أثر الاستثمار الأجنبي على الاستيرادات بوضوح نتيجة لاسباب آنفة الذكر, وبالرغم من تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق التي زادت بشكل عام , لكن الجزء أكبر من هذه الاستثمارات توجه إلى قطاع النفط , كما ارتفعت نسبة الاستثمارات النفطية إلى إجمالي الاستثمارات من «(٦,٠٩٪) في سنة (٢٠٠٤) إلى (٧٣,٥٦٪) في سنة(٢٠١٧)»(خليفة , و التهيتي, ٢٠٢١: ٣٦٦) و هذا المؤشر السلبي يؤدي إلى استمرار هيمنة القطاع النفط على الاقتصاد العراقي, ولا يساعد تنويع هيكل الصادرات وتقليل الاستيرادات بالمستوى المطلوب.

الجدول (١) التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٢٢)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	معدل النمو ٪	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل النمو ٪	الميزان التجاري (مليون دولار)	معدل النمو ٪	الاستثمار الاجنبي (مليون دولار)	معدل النمو ٪	نسبة الاستثمار الاجنبي إلى ٪GDP
2004	١٧٨١٠	-	٢١٣٠٢	-	-3492	-	581.9	-	1.75
2005	٢٣٦٩٧	33.05	٢٣٥٣٢	10.47	165	-104.73	916.8	57.55	2.10
2006	٣٠٥٢٩	28.83	٢٢٠٠٩	-6.47	8520	5063.64	1240.0	35.25	1.91
2007	٣٩٥٨٧	29.67	١٩٥٥٦	-11.15	20031	135.11	1357.4	9.47	1.54
2008	٦٣٧٢٦	60.98	٣٥٠١٢	79.03	28714	43.35	1197.2	-11.80	0.92
2009	٣٩٤٣٠	-38.13	٤١٥١٢	18.57	-2082	-107.25	1137.7	-4.97	1.03
2010	٥١٧٦٤	31.28	٤٣٩١٥	5.79	7849	-476.99	1321.9	16.19	0.94
2011	٧٩٦٨١	53.93	٤٧٨٠٣	8.85	31878	306.14	1243.5	-5.93	0.68
2012	٩٤٢٠٩	18.23	٥٩٠٠٦	23.44	35203	10.43	1163.4	-6.44	0.56
2013	٨٩٧٦٨	-4.71	٥٩٣٤٩	0.58	30419	-13.59	1361.6	17.04	0.58
2014	٨٣٩٨١	-6.45	٥٣١٧٧	-10.40	30804	1.27	1267.2	-6.93	0.58
2015	٤٣٤٤٢	-48.27	٣٩٠٤٥	-26.58	4397	-85.73	3020.4	138.35	1.93
2016	٤١٢٩٨	-4.94	٣٤٢٠٨	-12.39	7090	61.25	2027.4	-32.88	1.31
2017	٥٧٥٥٩	39.37	٣٧٨٦٦	10.69	19693	177.76	1919.0	-5.35	1.09
2018	٨٦٣٦٠	50.04	٤٥٧٣٦	20.78	40624	106.29	3480.7	81.38	1.65
2019	٨١٥٨٥	-5.53	٥٨١٣٨	27.12	23447	-42.28	8439.2	142.46	3.84
2020	46829	-42.60	48150	-17.18	-1321	-105.63	9802.2	16.15	6.01
2021	73084	56.07	40849	-15.16	32235	2540.20	9840.8	0.39	4.73
2022	118045	61.52	55149	35.01	62896	95.12	13676.5	38.98	5.18
متوسط السنوي	61178.10	17.35	41332.31	7.83	19845.78	140.22	3420.77	26.61	2.02

المصدر:

١-البنك المركزى العراقي, النشرة الإحصائية السنوية , للسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

٢--البنك المركزي العراقي , اقيام الصادرات والاستيرادات لتجارة الخارجية في العراق, ٢٠١٨

-استخراج معدل النمو من قبل الباحث

المحور الثالث: تحليل قياسي لأثر الاستثمار الأجنبي على مكونات التجارة الخارجية

تناول هذا المبحث دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢) , وتم الاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة في الأجلين القصير والطويل ,و باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية و القياسية و بالاعتماد على نموذجين وهما(نموذج الصادرات ،و نموذج الاستيرادات).

أولاً/ توصيف النموذج القياسي:

بهدف معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية وتحقيق هدف البحث, قام الباحث بتحديد المتغيرات الاقتصادية التي يتضمنها النموذج القياسي ,وستتضمن متغيرات البحث (الصادرات, والاستيرادات) باعتبارهما متغيرات تابعة, بينما المتغيرات المستقلة في النماذج هي: (الاستثمار الأجنبي، الإنفاق الاستثماري الحكومي ، معدلات التضخم). ويمكن صياغة النماذج القياسية بالشكل التالي:

أ- $EXt = \beta_{+\cdot}\beta_{١}FIt+\beta_{٢}GIt+\beta_{٣}INt+Ut$

نموذج الصادرات

ب- نموذج الاستيرادات $EMt = \beta_{+\cdot}\beta_{١}FIt+\beta_{٢}GIt+\beta_{٣}INt+Ut$

حيث إن: EX: الصادرات الكلية، FI:الاستثمار الأجنبي ، GI الإنفاق الاستثماري الحكومي، IN معدلات التضخم, U المتغيرات العشوائية ، t: عامل الزمن ,($\beta_{١}$- $\beta_{٣}$) المعالم ,ويشمل المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢).ومن أجل جعل متغيرات الدراسة أكثر تجانساً فقد تم إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات وأضيف حرف(L) للمتغيرات.

أ- الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المستخدمة في العراق

يعد اختبار الاستقرارية من الاختبارات المهمة لكشف و معرفة استقرارية البيانات, لأن غالبا ماتتسم السلاسل الزمنية بعدم استقرار,وتوجد عدد من اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف, وفي هذا البحث تم الاعتماد على اختبارات (Phillips-Perron) نظراً لأهميتها و شائعة الاستخدام.وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك وتقدير النماذج , قام الباحث بإجراء اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة من خلال اختبارات (PP) للتعرف على الاستقرارية في بيانات السلاسل زمنية. ويوضح الجدول (٢) من خلال اختبارات (PP) أن جميع متغيرات النماذج كانت معنوية ومستقرة عند المستوى (Level- First Difference) وعند مستوى الدلالة الإحصائية (٥٪),لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة ((٠,٠٥ وهذا يعني رفض فرضية العدم (H٠)، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة . وبذلك يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك .

الجدول(٢)

نتائج اختبار الثبات والاستقرار (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة في العراق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

ب-نتائج اختبارات التكامل المشترك(جوهانسن)

بعد اثبات وجود استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية ,سيتم اختبار التكامل المشترك لكشف علاقة توازنية طويلة

Phillips-Perron				المتغيرات المستخدمة
First Difference		Level		
Intercept with Trend	Intercept	Intercept with Trend	Intercept	
0.0020	0.0020	0.0261	0.0001	الصادرات
0.0035	0.0024	0.0032	0.0005	الاستيرادات
0.0094	0.0000	0.0000	0.0000	الاستثمار الأجنبي
0.0000	0.0015	0.0001	0.0003	الإنفاق الاستثماري الحكومي
0.0006	0.0004	0.0001	0.0250	معدل التضخم

الأجل بين متغيرات النماذج, ولتحقيق ذلك نستخدم اختبارين وهما: (Johnsen test , Bounds test),ويبين نتائج هذه الاختبارات في الجداول (٣ و٤).

الجدول(٣)

نتائج اختبار التكامل المشتركة في النماذج المعتمدة باستخدام (Johnsen test)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

يتضح الجدول (٣) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن من خلال)اختبار الأثر و اختبار القيمة

Unrestricted Cointegration Rank (Test (Maximum Eigenvalue			Unrestricted Cointegration Rank Test			المتغيرات
Prob	Max-Eigen Statistic	Trace Statistic	Prob	Critical Value	Trace Statistic	
نموذج الصادرات						
0.0055	34.51101	27.58434	0.0000	47.85613	74.44132	الصادرات
0.0021	30.05216	21.13162	0.0025	29.79707	39.93031	الاستثمار الأجنبي
0.4220	7.588969	14.26460	0.2902	15.49471	9.878148	الإنفاق الاستثماري الحكومي
0.1303	2.289179	3.841466	0.1303	3.841466	2.289179	معدلات التضخم
نموذج الاستيرادات						
0.0024	41.86743	32.11832	0.0000	63.87610	94.36710	الاستيرادات
0.0031	34.24108	25.82321	0.0042	42.91525	52.49967	الاستثمار الأجنبي
0.3826	12.35709	19.38704	0.3268	25.87211	18.25859	الإنفاق الاستثماري الحكومي
0.4729	5.901499	12.51798	0.4729	12.51798	5.901499	معدلات التضخم

العظمى(, ويبين من خلال نتائج الجدول المذكور أن قيمة اختبار الأثر(trace test) أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى المعنوي(٥٪) , و يوجد (٢) من متجهات متكاملة في النماذج (الصادرات والاستيرادات). وبين أيضاً أن القيمة

العظمى(Max Eigen Value) أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى المعنوي(٥٪) ويوجد (٢)من متجهات متكاملة في النماذج (الصادرات والاستيرادات) ,وهذا يعني قبول الفرضية البديلة , التي تقر بوجود علاقات تكاملية بين المتغيرات

ت-اختبار الحدود (Bounds Test)

لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، فقد قام الباحث بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود. وبعد مقارنة قيمة (F Statistic) مع القيم الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل (Pasaran, ٢٠٠١, et al) في الجدول(٤), يتضح أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F) أكبر من الحدود العليا عند المستوى المعنوي (٥٪) في كل النماذج, وهذا يعني قبول الفرضية البديلة, ويدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

ثالثا/ أثر الاستثمار الأجنبى على صادرات و الاستيرادات فى العراق

الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك في النماذج المعتمدة باستخدام اختبار الحدود Bounds Test

النماذج المعتمدة	نموذج الصادرات		نموذج الاستيرادات	
الاختبار الإحصائية	القيمة		القيمة	
القيمة المحتسبة لاختبار-F Statistic	73.45786		6.309100	
	Critical Value Bounds		Critical Value Bounds	
Significance	I1 Bound	I0 Bound	I1 Bound	I0 Bound
10%	4.45	3.47	4.45	3.47
5%	5.07	4.01	5.07	4.01
1%	6.36	5.17	6.36	5.17

لمعرفة و توضيح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية في الأجلين القصير والطويل في العراق خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢) , قام الباحث بإجراء منهجة (ARDL) , كالتالي:

أ- تقدير معلمات المتغيرات ومعامل تصحيح الخطأ في نموذج الصادرات

بهدف توضيح تأثير الاستثمار الأجنبي و الإنفاق الاستثماري الحكومي و التضخم في الصادرات الكلية في العراق ، في الأجلين القصير والطويل , قام الباحث بإجراء منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة وستعرض نتائجه في الجدول(٥) ويتضح من خلالها أن كل المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي, والإنفاق الاستثمار الحكومي , والتضخم) لها علاقة معنوية بـــــ (الصادرات) في الأجل القصير و الطويل بدلالة إحصائية أقل من قيمة P-Value (٠,٠٥) , و وجود علاقة طردية بين(الاستثمار الأجنبي, والانفاق الاستثماري الحكومي مع الصادرات) بينما يوجد علاقة عكسية بين التضخم و الصادرات في الأجلين القصير والطويل, وهذه النتائج تتفق مع الواقع الاقتصادي , وبحسب قيمة المعلمات المقدرة و إشاراتها في نموذج الصادرات, إن زيادة الاستثمار الأجنبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الصادرات الكلية بمقدار(٠,٦٠) و(١,٦١) وحدة على التوالي في الأجلين القصير والطويل, و كلما زاد الإنفاق الاستثماري الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات الكلية بمقدار (٠,١٠) و(٠,١٨) وحدة في الأجلين

القصير والطويل, وهذه النتيجة واقعية من الناحية الاقتصادية, حيث إن زيادة الاستثمار الأجنبي و الإنفاق الاستثمار الحكومي تؤدي إلى زيادة انتاج السلع والخدمات المحلية و زيادة الصادرات , ويبين ايضاً أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على الصادرات في الأجلين القصير والطويل أكثر من الإنفاق الاستثماري الحكومي وهذه النتيجة منطقية , لأن حجم الاستثمار الأجنبي أكبر من حجم إنفاق الاستثماري الحكومي في العراق وتستخدم النفقات الاستثمارية الحكومية لتنمية المشاريع البنية التحتية في العراق بشكل عام , وكذلك يؤثر المتغيران المستقلان على الصادرات في الأجل الطويل أكثر من اجل القصير وهذه واقعية لأن في الأجل الطويل تغير كل عوامل الإنتاج , ويمكن زيادة كفاءة عناصر الإنتاج. ويتضح من خلال المعلمات أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض الصادرات بمقدار(-٠,٠٢) و(-٠,٠٣) وحدة في الأجلين القصير والطويل, وهذا يعني أن التضخم يؤثر بشكل قليل على الصادرات, وهذه الواقعية لان على الرغم من قلة حجم إنتاج السلع والخدمات المحلية , إلا أن الصادرات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الصادرات الكلية في العراق التي لا تتأثر بمعدل التضخم .أما فيما يخص معامل تصحيح الخطأ , فقد ظهرت اشارتها سالبة ومعنوية عند المستوى (٥ ٪), و تشير قيمتها أنه يتم تصحيح مايعادل (٦٤٪) من الاختلالات في الأجل القصير لبلوغ التوازن في الأجل الطويل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

ب-تقدير معلمات المتغيرات ومعامل تصحيح الخطأ في نموذج الاستيرادات

الجدول(5) نموذج الصادرات في العراق

المدى القصير			المدى الطويل		
var	Coefficient	Prob	var	Coefficient	Prob
LFDI(-1)	0.605238	0.0001	LFDI	1.612515	0.0004
LGI(-2)	0.102125	0.0002	LIG	0.189322	0.0042
IN(-5)	-0.026741	0.0001	IN	-0.038899	0.0000
prob (0.0003)	-0.643564	CointEq(-1)			

يتضح من نتائج الجدول (٦) وجود أثر عكسي و معنوي لكل من (الاستثمار الأجنبي, وإنفاق الاستثماري الحكومي) على الاستيرادات , بينما يوجد أثر طردي ومعنوي للتضخم على الاستيرادات في الأجلين القصير و الطويل, وهذه النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية , وبحسب قيمة المعلمات أن انخفاض الاستثمار الأجنبي و الإنفاق الاستثماري الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الاستيرادات بمقدار (- ٠,٣٢ و -٢,٦٨) و(-٠,٢٥ و-٠,٣٤) وحدة في الأجلين القصير و الطويل على التوالي. ويلاحظ من خلال هذه المعلمات أن أثر كل من الاستثمار الأجنبي و الإنفاق الاستثماري الحكومي على الاستيرادات في الأجل القصير أقل قياساً بالأجل الطويل, وسبب ذلك يعود إلى عدة عوامل , أن الاستثمار الأجنبي و الاستثمار الحكومي يؤثران على الاستيرادات بشكل غير مباشر, وبسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي لسد احتياجات السوق المحلي, و قد لايؤدي الاستثمار إلى تقليل الاستيرادات في الاجل القصير, وزيادة حجم الاستهلاك بعد سنة (٢٠٠٣), بسبب زيادة دخل الفرد و تحسن المستوى المعيشي. أما بالنسبة لمعدل التضخم فارتفاعه بوحدة واحدة يرفع الاستيرادات بـــــــ(٠,١١) و(٠,٣٦) وحدة في الأجل القصير والطويل , وهذه النتيجة قد

تكـون بسـبب كـون زيـادة التضخـم سـبباً لانخفـاض الطلـب عـلى السـلع المحليـة و زيـادة الطلـب عـلى السـلع الأجنبيـة او المسـتوردة بشـكل عـام. أمـا بالنسـبة لمعامـل تصحيـح الخطـأ يتضـح مـن خـلال نتائـج الجـدول (٦) إن اشـارته اسـالبة ومعنويـة عنـد المسـتوى (٥٪) وتشـير قيمتهـا إلى أنـه يتـم تصحيـح مايعـادل (٣٠٪) مـن الأخطـاء في الأجـل القصـير لتحقيـق التـوازن في الأجـل الطويـل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

ت-المؤشرات والاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج المقدرة في العراق

الجدول(6) نموذج الاستيرادات في العراق

المدى الطويل			المدى القصير		
Prob	Coefficient	var	Prob	Coefficient	var
0.0061	-2.680365	LFDI	0.0014	-0.326136	LFDI(-2)
0.0193	-0.342198	LIG	0.0000	-0.257367	LGI(-4)
0.0010	0.336206	IN	0.0000	0.110260	IN
	CointEq(-1)	-0.309230	prob	(0.0006)	

١-نتائج المؤشرات والاختبارات الإحصائية:

يتضـح مـن خـلال الجـدول (٧) أن معامـل التحديـد ((R-Squared مقبولـة و مرتفعـة في كافـة النـماذج ويـتراوح مـا بـين (٩٧٪، ٩٩٪) ، وهـذا يعنـي أن كافـة المتغـيرات المسـتقلة الداخلـة في هـذه النـماذج لهـا علاقـة بالمتغـيرات التابعـة ، و يفـسر أن حـوالي (٩٧٪ إلى ٩٩٪) مـن التغـيرات الحاصلـة في المتغـيرات التابعـة تحصـل في هـذه النـماذج .و معامـل تحديـد المعـدل (Adjusted R٢) وهـي قريبـة مـن معامـل تحديـد الأسـاس ((R-Squared في كل النـماذج ويـتراوح مـا بـين (٩٠٪، ٩٦٪) مـما يزيـد الثقـة بالنماذج.كـما أن قيمـة خطـأ معيـاري (S.E) و قيمـة (SSR) قليلـة في كل النـماذج، و قيمـة (F) المحتسـبة (F-Statistic) وبدلالـة إحصائيـة (٠,٠٠٥٨٨٩), (٠,٠٠٩٧٢٨) , وهـي أقـل مـن قيمـة P-Value ((٠,٠٥ في النـماذج المقـدرة ، لذلـك نقبـل الفرضيـة البديلـة , وتشـير قيمـة (AIC) أن القيـم المفقـودة في النـماذج المقـدرة قليلـة ومقبولـة عمومـاً ، وهـذا دليـل عـلى حسـن التقديـر للنـماذج المسـتخدمة.

الجدول (٧) نتائج الاختبارات الإحصائية للنماذج المستخدمة في العراق

النماذج المعتمدة	نموذج الصادرات	نموذج الاستيرادات
الاختبار الإحصائية	القيمة	القيمة
R-Squared	0.991582	0.973617
Adjusted R^2	0.966329	0.907660
S. E	0.059516	0.100346
F- statistic	39.26495 (0.005889)	14.76137 (0.009728)
SSR	0.010626	0.040277
AIC	-2.733028	-1.615470

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

٢-نتائج الاختبارات القياسية

بعد التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات النماذج , ولأجل التأكد من جودة النماذج المقدرة في التحليل وخلوها من المشاكل القياسية , قام الباحث بإجراء اختبارات تشخيصية وبينت نتائج اختبارات في الجدول(٨) أن النماذج المستخدمة في العراق تجاوزت المشكلات القياسية الأساسية كلها, ومنها:(مشكلة الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، مشكلة عدم التوزيع الطبيعي، والتشخيص)لأن قيمة المعالم المقدرة أكبر من قيمة P-Value (٥٪) وكذلك كل النماذج المقدرة خالية من مشكلة(التعدد الخطي), لأن قيمة المعالم المقدرة أقل من(١٠) وهذا دليل على حسن استخدام النماذج المقدرة.

الجدول (8) الاختبارات القياسية للنماذج المستخدمة في العراق ARDL

الاختبارات القياسية	نموذج الصادرات	نموذج الاستيرادات
	القيمة	القيمة
(مشكلة الارتباط الذاتي) (Breusch-Godfrey (B G))	0.2343	0.9079
(مشكلة التعدد الخطي) Variance Inflation Factors Test	(1.9-1.5) أقل من (10)	(1.9-1.5) أقل من (10)
(مشكلة عدم التوزيع الطبيعي) (jarque-Bera)	0.663553	0.491762
(مشكلة التشخيص) Ramsey RESET Test	0.1303	0.7648
(مشكلة عدم تجانس التباين) (Breusch-Pagan-Godfrey)	0.7794	0.9655

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) باستخدام برامج E-views ٩

ت-اختبار استقرار النماذج المستخدمة (Stability Test):

لكشف استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المستخدمة في هذا البحث, قام الباحث باستخدام اختبارات(CUSUM)

و(CUSUM of Squares).و يوضح الأشكال رقم (١, ٢) نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النماذج (الصادرات, و الاستيرادات), إذ يتضح من خلال الأشكال و الاختبارات المذكورة ، أن المعلمات في النماذج المقدرة مستقرة ، لأن المنحنى الخاص بالبيانات(اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على أن المتغيرات الداخلة في النماذج مستقرة عند المستوى المعنوي (٥٪).

الشكل (١): الأشكال البيانية لاستقرار نموذج الصادرات في العراق

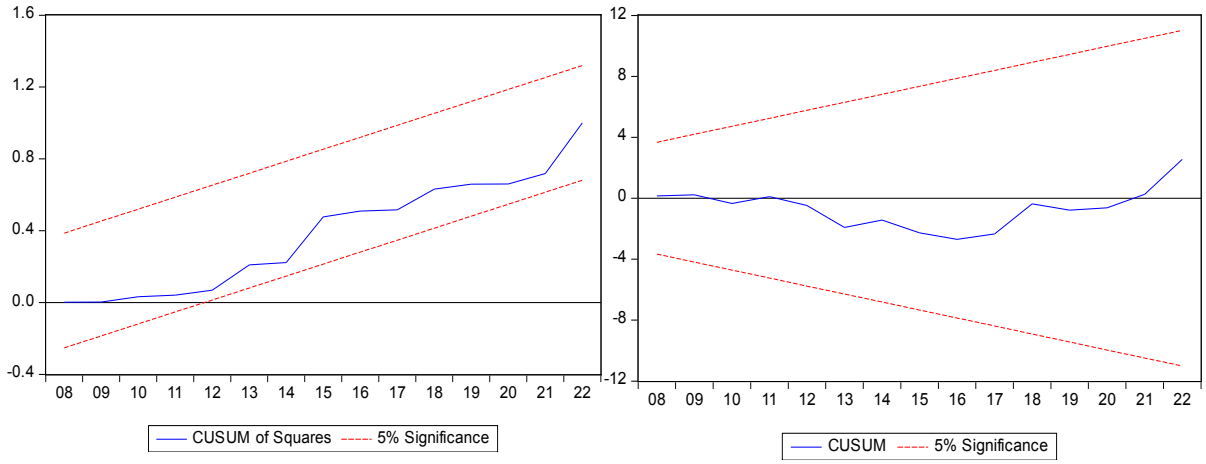

الشكل (٢): الأشكال البيانية لاستقرار نموذج الاستيرادات في العراق

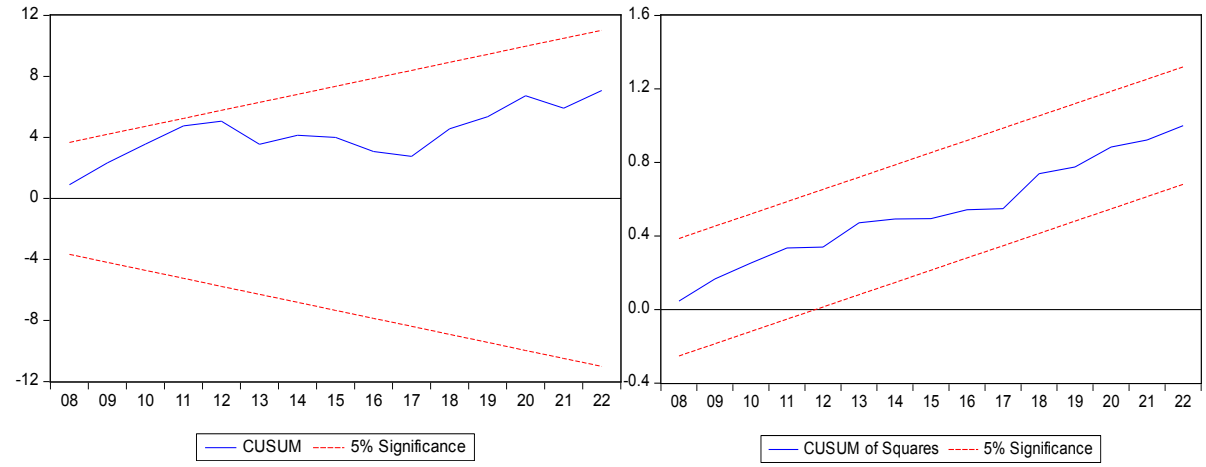

المحور الرابع (الاستنتاجات والمقترحات)

أولاً/ الاستنتاجات

١-بينت نتائج البحث ان الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة الصادرات العراقية خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢), و هناك علاقة موجبة وأثر إيجابي بين الاستثمار الأجنبي و الصادرات في العراق.

٢- يؤثر الاستثمار الأجنبي على الاستيرادات و توجد علاقة عكسية بينهم, أي ساهمت التدفقات الاستثمار الأجنبي في تخفيض حجم الاستيرادات في العراق .

٣- وضحت نتائج البحث أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري الحكومي و الصادرات , بينما هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري الحكومي و الاستيرادات في الأجلين القصير و الطويل, و يعزى ذلك إلى أن أغلبية النفقات الاستثمارية الحكومية في العراق تستخدم لتنمية المشاريع البنية التحتية في العراق ،وتؤثر بشكل غير مباشر على الاستيرادات.

٤- وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم والصادرات في حين وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم و الاستيرادات في الأجلين القصير والطويل.

٥- وحسب النتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على الصادرات و الاستيرادات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير, و أثر الاستثمار الأجنبي على الصادرات أكبر من أثره على الاستيرادات في الأجل القصير, وهذا النتيجة طبيعية, لأن الاستثمار الأجنبي يؤثر على الاستيرادات بشكل غير مباشر ,والجزء الجزء أكبر من الاستثمارات الاجنبية توجه إلى قطاع النفط التي تشكل اغلبية الصادرات في العراق.

ثانياً/ المقترحات

١-من الضروري تشجيع الحكومة الاستثمار الأجنبي, وخاصة توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الإنتاجية أكثر من السابق وبشكل أخص القطاع الزراعي والصناعي, من أجل تقليل الاعتماد على العالم الخارجي.

٢- من أجل زيادة حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي , يجب على الحكومة أن تعمل على توفير بيئة اقتصادية وسياسية وأمنية مستقرة في العراق , وكذلك القضاء على الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وذلك من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها ومراقبتها من قبل الحكومة .

٣-وضع سياسة داعمة للتنويع الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد إحدى العوامل الأساسية للتنويع الاقتصادي و تقليل الاستيرادات. ويجب على الحكومة أن تعمل على توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع المحلية ولاسيماً خلال السنوات الأولى من تشغيل المشروع.

٤-محاولة زيادة حجم النفقات الاستثمارية الحكومية من أجل تحسين البنية التحتية الاقتصادية وزيادة المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تنويع هيكل الصادرات و الحد من الاستيرادات, و وضع استراتيجية فعالة من قبل الحكومة لتطوير القطاع المالي والمصرفي ، و تخرج البنوك من الأعمال البنكية التقليدية، لأن تطوير هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الإدخار، وبالتالي يعمل على زيادة حجم الإستثمار المحلي، ومن ثم تحسين وضع التجارة الخارجية.

٥-نظراً لتأثير معدلات التضخم على مكونات التجارة الخارجية ,من الضروري عمل الحكومة للحد من معدلات التضخم , سواءً من خلال زيادة الإنتاج المحلي أو استقرار أسعار الصرف.

المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر باللغة العربية

١-ابادي و عبود , مصطفي الكاظمي نجف, محسن عبد الرضا (٢٠١٨) : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٤) مجلة جامعة بابل, للعلوم الصرفة والتطبيقية و العلوم الهندسية, المجلد ١٦, العدد ١.

٢-احمد و خضير, موفق , حلا سامي (٢٠١٠): الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي), مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة المستنصرية, العدد ٨٠.

٣-البنك المركزى العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي ,٢٠٢١ .

٤-البنك المركزى العراقي, نشرة الإحصائية السنوية , للسنوات(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

٥-البنك المركزي العراقي , اقيام الصادرات والاستيرادات لتجارة الخارجية في العراق, ٢٠١٨.

٦-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,٢٠١٠, الصندوق النقد العربي,ابوظبي.

٧-جبيل, جبار عبد(٢٠١٨): تحليل تجارة الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة في الجغرافية الاقتصادية, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية, جامعة بابل.

٨-جمهورية العراق,الهيئة الوطنية لاستثمار قانون الاستثمار رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ المعدل .

٩-حسان و محمد , بخيث, بن بوزيان(٢٠١٧): تاثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية (دراسة حالة الدول العربية),مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية, جامعة حسيبة بن بوعلي شلف, العدد ١٨, الجزائر.

١٠-حسين ,معاوية أحمد(٢٠١٤): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية, مجلة جامعة الملك عبدالعزيز, كلية الإدارة والاقتصاد, المجلد٢٨, العدد٢.

١١-خضير و عبداللة , منعم احمد, عبداللة محمد(٢٠١٨) : اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة(٢٠٠١-٢٠١٦), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ,جامعة تكريت, المجلد ٣ , العدد ٤٣ .

١٢-خليفة و التهيتي ,عبدالخاق جاسم, واحمد حسين على(٢٠٢١): تقدير وتحليل محددات الاستثمار النفطي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٧) , مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , المجلد١٣, العدد٣.

١٣-خماس ,عمر عدنان(٢٠٢٣):الاستثمار الأجنبي في ضوء الشريعة الإسلامية, مجلة الدراسات التربوية العلمية ,كلية التربية, جامعة العراقية, المجلد ,١, العدد٢١ .

١٤سلمان ,تغريد داود(٢٠٢٠): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة الثامنة عشر, العدد٦٤.

١٥-سلمان والحمزة ,كرار مكي, حسن كريم عبد(٢٠٢٠):تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية(دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية),مجلة معنين للعلوم الطبية , جامعة الكفيل ,العدد ٤.

١٦-العباسي , محمد احمد جاسم(٢٠١٧): أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الحساب التجاري في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥), مجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية, كلية التجارة الاسماعيلية, جامعة قناة السويس , المجلد ٢ , العدد ١ .

١٧-عبد و علوش , محمد محيل, جعفر باقر محمود(٢٠٢٣): تحليل أثر التجارة الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٠) مجلة واسط للعلوم الإنسانية و الاجتماعية, المجلد ١٩, العدد٥٣.

١٨-فيصل ,حوسين(٢٠١٣) : دور الاستثمار الاجنبي في تطوير التجارة الخارجية, دراسة حالة الجزائر(٢٠٠٥-٢٠١٢), رسالة ماجستير,كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسير, جامعة ابن خلدون- تيارت, الجزائر

١٩-المرسومي و عودة, محمد حسين, سوسن جبار(٢٠٢٠): أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق للمدة ١٩٩٠ ٢٠١٧)),مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ,المجلد١٢, العدد ٣٥.

٢٠-ناشـور ,هيـام غزعـل(٢٠٢٠): واقـع التجـارة الخارجيـة في الاقتصـاد العراقـي للمـدة(٢٠١٠-٢٠١٩) وآفاقهـا المسـتقبلية, مجلـة الاقتصـادي الخليجي,جامعـة البـصرة, المجلـد ٣٦, العـدد٤٣.

٢١-وزارة التخطيط, جهاز المركزى للاحصاء – العراق, مجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩ .

٢٢- يوسـف و آخـرون , (٢٠٢١): تحليـل واقـع الاسـتثمار الأجنبـي غـير المبـاشر في سـوق العـراق لـلأوراق الماليـة للمـدة ٢٠٠٦ – ٢٠٢٠, مجلـة كليـة الإسراء الجامعـة للعلـوم الإجتماعيـة والإنسـانية, كليـة الإسراء , الجامعـة بغـداد.

ثانياً/ المصادر باللغة الانجليزية

1-Sultan, Zafar Ahmad(2013) :Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, No.2.

2-Al Hemzawi & Umutoni, Bashir , Natacha(2021): Impact of exports and imports on the economic growth,A case study of Rwanda from 2006 to 2020, Master thesis: Business Administration, Jönköping. 33Kutan &Vukas Alim , Goran(2007): Foreign Direct Investment and Export Performance: Empirical Evidence, Comparative Economic Studies ,VOL 49.

4-Mahmoodi & Mahmoodi, Majid ,Elahe,(2016): Foreign direct investment, exports and economic growth: evidence from two panels of developing countries, Economic Research-Ekonomska Istraživanja,vol29 no 1.

5-Mankiw, N. Gregory (2021), Brief Principles of Macroeconomics, Cengage Learning, United States.

6-Reisen& Soto , Helmut , Marcelo(2000) The Need for Foreign Savings in Post–Crisis Asia .https://www.researchgate.net/publication

7-UNCTAD , 2019, Handbook of statistics.

Analysis and measurement of the impact of foreign investment on Foreign trade in Iraq for the period (20042022-)

Abstract

Foreign investment is an important tool for improving foreign trade, especially in the economies of developing countries, by financing various economic projects and then increasing exports. The Foreign trade is one of the most important indicators that show the capacity of domestic production and the extent of the economy's dependence on the outside world. Therefore, the current study cares about the clarification impact of foreign investment on the basic components of foreign trade in Iraq during the period (20042022-) using the (ARDL) model, and by relying on the deductive method , In the end the research reached several conclusions, the most prominent of which is that foreign investment contributes

to an increase in Iraqi exports during the period (20042022-) and also contributed to a decrease in the volume of Iraqi imports . Based on the conclusions of the research, a set of proposals were reached, including: the need to work on attracting foreign investments in productivity sectors, in order to increase exports and reduce dependence on the outside world.

Keywords: foreign investment, foreign trade, exports.

پوختە

وەبەرهێنانی دەرەکی بەئامرازێکی گرنگ بۆ باشترکردنی بازرگانی دەرەکی دادەنرێت لە ئابووری وڵاتان و بەتایبەت لەوڵاتانی تازەپێگەیشتوودا، لەڕێگەی پارەدارکردنی پڕۆژە ئابووریە جۆراوجۆرەکان و دواتریش زیادکردنی هەناردەکردن. بازرگانی دەرەکی بە یەکێک لە گرنگترین نیشاندەرەکان دادەنرێت کە توانای بەرهەمهێنانی ناوخۆ و ڕادەی پشتبەستنی ئابووری بە جیهانی دەرەوە نیشان دەدات. بۆیە لێکۆڵینەوەی ئێستا گرنگی بە نیشاندانی کاریگەری وەبەرهێنانی دەرەکی دەدات لەسەر پێکهاتەکانی بازرگانی دەرەکی لە عێراق لە ماوەی (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)، بە بەکارهێنانی میتۆدی (ARDL)، و پشتبەستن بەڕێبازی استنباطی. لە کۆتایدا توێژینەوەکە گەیشت بەچەند دەرئەنجامێک لەوانە: وەبەرهێنانی بیانی بەشداریدەکات لە زیادکردنی ناردەنی لە عێراق لە ماوەی(٢٠٠٤ -٢٠٢٢)، و بەشداری لەکەمکردنەوەی هاوردەی عێراقی، لەسەر بنەمای ئەم دەرئەنجامانە توێژینەوەکە گەیشت بە چەند پێشنیارێک لەوانە : پێویستە کاربکرێت لەسەر ڕاکێشانی وەبەرهێنانی بیانی بۆ کەرتە بەرهەمهێنەکان لە پێناو زیادکردنی هەناردەکردن و کەمکردنەوەی پشتبەستن بە جیهانی دەرەوە.

کلیلی وشەکان: وەبەرهێنانی بیانی، بازرگانی دەرەکی، هەناردەکردن.

الملحق

الإنفاق الاستثمارى الحكومي ومعدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٢)

السنوات	الإنفاق الاستثمارى الحكومي (مليون دولار)	معدلات التضخم٪	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)
2004	592.6	27	33177.2
2005	310.2	37	43632.9
2006	401.3	53.2	64805.4
2007	5200.1	30.8	87968.3
2008	12448.9	2.7	130528.7
2009	8163.0	-2.8	110526.4
2010	13125.2	2.4	141006.9
2011	14909.8	5.6	181711.6
2012	23804.5	6.1	206184.5
2013	34631.9	1.9	234637.7
2014	20536.1	2.2	219384.4
2015	14887.5	1.4	156119.5
2016	12465.9	0.5	154450.3
2017	13087.8	0.2	176204.9
2018	11432.0	0.4	210824.7
2019	20418.0	-0.2	219806.5
2020	130.5	0.6	163162.8
2021	3928.3	6.0	207,889.3
2022	176.4	5.0	264,182.2

المصادر:

١-البنك المركزى العراقي, نشرات سنوات مختلفة.

٢- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, https://cosit.gov.iq/ar